

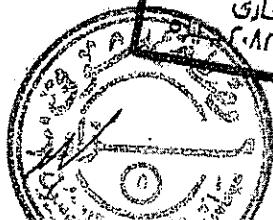
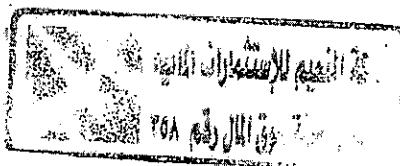


د. نعيم نعيم
٢٠١٩

٢٠١٩

مشروع نشرة الافتتاح العام

لصندوق نعيم مصر
وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية



٢٠١٩

٢٠١٩



صندوق نعيم مصر المتواافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
مصدر من شركة صندوق نعيم مصر احدى شركات نعيم العالمية للاستثمارات

بيان صحفى

نشرة الافتتاح العام
لصندوق نعيم مصر
وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

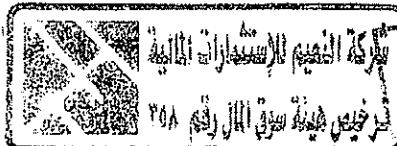
(1) بند

محتويات النشرة

2	بند (2) - تعريفات هامة.....
4	بند (3) - مقدمة وأحكام عامة.....
5	بند (4) - تعرف وشكل الصندوق.....
6	بند (5) - هدف الصندوق.....
7	بند (6) - مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه.....
8	بند (7) - السياسة الاستثمارية للصندوق.....
9	بند (8) - المخاطر.....
13	بند (9) - نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة.....
14	بند (10) - أصول وموارد الصندوق.....
14	بند (11) - الشركة وتشكيل لجنة الرقابة الشرعية.....
18	بند (12) - مراقبى حسابات الصندوق.....
19	بند (13) - أمين الحفظ.....
20	بند (14) - مدير الاستثمار.....
25	بند (15) - شركة خدمات الإدارة.....
26	بند (16) - جماعة حملة الوثائق.....
27	بند (17) - الافتتاح في الوثائق.....
30	بند (18) - شراء / استرداد الوثائق.....
31	بند (19) - احتساب قيمة الوثيقة.....
33	بند (20) - الإفصاح الدوري وتقارير الأداء.....
34	بند (21) - أرباح الصندوق وعادل الوثيقة.....
35	بند (22) - أسماء وتصفيقية الصندوق.....
35	بند (23) - مقررات تسويق وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق.....
36	بند (24) - أسماء وعناوين مسؤولي الاتصال.....
36	بند (25) - الأهداف المالية.....
39	بند (26) - إدارة الشركة ومدير الاستثمار.....
40	بند (27) - إقرار مراقبى حسابات صندوق استثمار نعيم مصر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.....
41	بند (28) - إقرار المستشار القانوني.....
41	بند (29) - إقرار لجنة الرقابة الشرعية.....



٢٠١٣



البنك المركزي المصري

نشرة الاكتتاب العام

لصندوق نعيم مصر

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

عند (2) - تعریفات هامة

١- القانون :

بيان رقم ١٠٢ لسنة ١٤٣٩ هـ، رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م، الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م، تكييفاً لـ

اللائحة التنفيذية:

الكتاب والصياغة المعاصرة

اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بموجب قرار وزير ~~الاستثمار~~ رقم 135 لسنة 1993 وفقاً لآخر تعديلاتها

المدونة العامة للرقابة المالية

4. الصندوق:

هو صندوق نعيم مصر وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية، وهو وعاء استثماري مشترك يهدف الى اتاحة الفرصة للمسثمرین فيه بالمشاركة جماعياً في الربح والخسارة للاستثمار في المجالات الواردة في النشرة ويدیره مدير استثمار مقابل اتعاب ونظراً لطبيعة الصندوق الإسلامية فإن الصندوق سيلتزم في استثماراته برأي لجنة الرقابة الشرعية على الصندوق.

٥. الادخارية الاستثمارية

٥- الـ دـائـع وـ شـعـادـاتـ الـإـدـخـارـ الـاسـلامـيـةـ الـتـيـ لـاـ يـتـمـ تـحـديـدـ مـعـدـلـ العـانـدـ عـلـيـهـ مـسـبـقـاـ.

٦. الشركة:

شركة صندوق استثمار نعيم مصر بصفتها المؤسسة للصندوق والمنصوص على بياناتها الأساسية

۱۲۰

٢٥ - هـ المسولة عن ادارة استثمارات الصندوق - شهرياً، وذلك ابتداءً من العدد ١٤ من هذه النشرة.

الاستثمار:

~~البيان~~

9. القيمة الاستردادية للوثيقة:

يقصد بها صافي قيمة وثيقة الاستثمار والتي يتم الاسترداد على أساسها وتحددتها شركة خدمات الادارة طبقاً للشروط الواردة بالبند (19) من النشرة.

10. النشرة:

هذه النشرة وهي الدعوة الموجهة الى الجمهور للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق والتي تمت الموافقة عليها واعتمادها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ / / والمشورة في الجرائد اليومية.

11. الاسترداد:

هو حصول حامل الوثائق على كامل قيمة كل أو جزء من الوثائق التي اكتتب فيها أو اشتراها بناءً على الطلب المقدم منه في المواعيد المقررة ووفقاً للشروط الواردة بالبند (18) من هذه النشرة.

12. الاستثمارات:

كافحة الأصول المملوكة للصندوق.

13. تاريخ الاكتتاب العام:

هو التاريخ الذي يفتح فيه باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار لأول مرة بعد التأسيس.

14. الأشخاص ذوي العلاقة:

كافحة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار والأطراف المترتبة عليه أموال الصندوق، مراقبى الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الادارة، أمين الحفظ، شركات المسمرة، أعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين أو الموظفين لدى أي طرف من الأطراف السابقة، بالإضافة إلى أي حامل وثائق تتجاوز ملكيته 5% من صافي أصول صندوق الاستثمار، و المشركة القابضة العالمية لأئلية أمهم الهند و شركاتها.

15. يوم العمل:

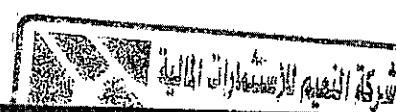
هي أي يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت وال العطلات الرسمية والأيام التي لا تزاول فيها البورصة إلا التي تقترب بها أعمالها على وجه الاعتياد.

16. محل إقامة الشركة:

محل إقامته الشريعة للمتوط بالشراكة مع الصندوق و القيام بالمهام المذكورة في البند (11).

17. التبرير:

شركة خدمات الادارة



الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش م م، والمنصوص على بياناتها الأساسية ودورها في البند (15) من هذه النشرة.

18. أمين الحفظ:

البنك المصري الخليجي ش م م المرخص له بـ مزاولة نشاط أمين الحفظ بموجب الترخيص رقم (343) الصادر بتاريخ 18/5/2006 من الهيئة العامة للرقابة المالية ومسجل في السجل التجاري برقم 88502 ويقع مقره في 8 شارع احمد نسيم - الجيزة.

19. المستثمر: (الشخص الذي يرغب في الاكتتاب في (أو شراء) وثائق الاستثمار.)

هو الشخص الذي قام بالاكتتاب في (أو شراء) وثائق الاستثمار.

20. حامل الوثيقة:

هو الشخص الذي قام بالاكتتاب في (أو شراء) وثائق الاستثمار.

21. المصاري夫 الإدارية:

هي مصاريف النشر والدعاية والإعلان. **لجنة الرقابة الفرعية** هي المسئولة طوال عمر الصندوق عن المأكده من القائم **مدير الاستثمار** يختار بالذات **المشورة الإسلامية في إدارة استثمارات الهيئة** في بند (3) - مقدمة وأحكام عامة

1. قامت الشركة بإنشاء الصندوق بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية ووفقاً لأحكام القانون.

2. هذه النشرة هي دعوة للاكتتاب العام للاكتتاب في وثائق الاستثمار لجهة غير محدد ملفاً.

3. تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الشركة ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم.

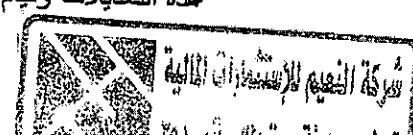
4. سوف يتم تحديث دوري كل سنة على الأقل لهذه النشرة لعكس نتائج الأعمال عن السنة السابقة وبيان تغيراته وبيانات أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات إلا بعد الحصول على موافقة حملة الوثائق بالتصديق الهيئة لمحضر جماعة حملة الوثائق المتضمن هذه التعديلات ، أما فيما عدا ذلك

5. يجوز تعديل البيانات الرئيسية للنشرة فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية وحدود حق الصندوق في الأفراد وتقاضي أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات إلا بعد الحصول على موافقة حملة الوثائق بالتصديق الهيئة لمحضر جماعة حملة الوثائق المتضمن هذه التعديلات ، أما فيما عدا ذلك

6. يجوز تعديل البيانات الرئيسية للنشرة فيما يتعلق بالسياسات والمفروضات من الشركة ، وذلك العاشر يصدر من لجنة الإشراف على الصندوق المفوضة من الشركة.

7. جماعة حملة الوثائق (في ذاتها) يأخذون خطاب من الادارة المعنية بالبنك التمويلي للتنمية رقم ٢٠١٥/٣٦٧٩٣

هذه التعديلات وقيام الشركة بتحمير حملة الوثائق .



6. يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
7. تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحكومية والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وقرارات الهيئة الخاصة بصناديق النقد.
8. في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الشركة ومدير الاستثمار أو أي من حملة الوثائق والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، فإذا لم يتسع الحل بالطرق الودية، يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.
9. أن الإكتتاب في وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة، وأفهار ما يعلم غير المأذن للجهة بهم ممون محتويات هذه النشرة وبطبيعة لهذا الاستثمار

بند (4) - تعريف وشكل الصندوق

1-4 اسم الصندوق:

صندوق نعيم مصر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2-4 نوع الصندوق:

صندوق استثمار مفتوح ذو عائد تراكمي

3-4 مقر الصندوق:

40 شارع لبنان - المهندسين الجيزه - الرمز البريدي : 12411

4-4 تاريخ بدء مزاولة النشاط:

يبدأ الصندوق في مزاولة النشاط اعتباراً من تاريخ صدور الترخيص بمزاولة النشاط من الهيئة.

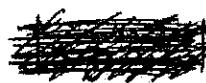
5-4 المدة المحددة لـ التمويلات المالية المعتمدة من مراقبى الحسابات:

تتم المدورة الأولى للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام على أن تشمل تزكيات المدة التي تنتهي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه حتى تاريخ انتهاء

6-4 مدة الصندوق:

يُدار الصندوق لفترة قرار مد مدة الصندوق ستين يوماً بعد الحصول على موافقة الهيئة، وذلك تماشياً بذلك القرار والأفصاح عنه قبل انتهاء مدة الصندوق بثلاثة أشهر على الأقل، وله إضافة بهم ٢٠١٩ جيزه

الاستمرار في الصندوق قبل انتهاء المدة المذكورة، وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية كما هو وارد بالبند



7-4 عملة الصندوق:

هي الجنيه المصري، وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول أو الخصوم وإعداد الميزانية والقوائم المالية، وكذا عند الإكتتاب في وثائقه أو استردادها وعند التصفية.

8-4 المستشار القانوني للصندوق:

الأستاذ الدكتور / هانى سرى الدين

العنوان: القرية الذكية، كيلو 28 طريق مصر إسكندرية/الصحراء مبنى ب 19 - ص.ب 121
القرية الذكية - 6 أكتوبر.

فاكس: 35352425

تلفون: 35352424

9-4 تاريخ ورقم ترخيص الصندوق من الهيئة:

موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ____ (بتاريخ ____ / 2011/4/)

10-4 الإشراف على الصندوق:

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية الإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوي العلاقة وكذا المهام الواردة بالبند (11). كما يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة الرقابة الشرعية ل تقوم بمهام الإشراف على استثمارات الصندوق للتأكد من الالتزام التام والمستمر لأحكام الشريعة الإسلامية.

بند (5) - هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تحقيق عائد على الأموال المستثمرة فيه عن طريق استثمار أمواله في محفظة متنوعة من الأدوات والأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية ماعدا تلك المقيدة ببورصة النيل- والمصدرة بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية والتي يتم الموافقة عليها من لجنة الرقابة الشرعية، حيث تغير لجنة الرقابة الشرعية هي المسئولة طوال عمر الصندوق عن التأكد من التزام الشرعية للأدوات المالية التي لا تتعارض في طبيعتها مع أحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة الحصول على موافقة الهيئة لاستخدام تلك الآليات. كما يحقنط الصندوق بمعدل مناسب من السيولة في حساباته.

ستثمارية لأجل قصير أو أية أدوات مالية أخرى سريعة التحويل إلى سولة نقدية لمواجهة طلبات الاسترداد، كما تحدى الإشارة إلى أن الصندوق يلتزم بالكلية الكفالة واستمر للدخول في والخروج من الصندوق وفقاً لشروط الشراء والاسترداد المواردة بالبند (18) من هذه النشرة.



وعلى المستثمر الاخذ في الاعتبار العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المرتبطة باستثماراته المشار إليها بالبند (8) من هذه النشرة

بند (6) - مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

1-6 حجم الصندوق:

يبلغ الحجم المستهدف للصندوق عند التأسيس 25000000 (خمسة وعشرون مليون) جنيه مصرى، حيث يطرح الصندوق عدد 250.000 وثيقة بقيمة اسمية قدرها 100 (مائة) جنيه مصرى للوثيقة، ويمكن زيادة حجم الصندوق أو خفضه مع مراعاة الحد الأدنى لرأس مال الصندوق.

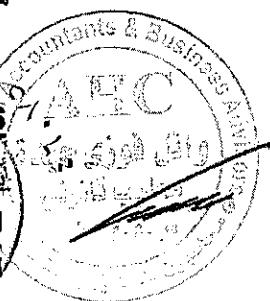
6-2 الحد الأدنى لرأس مال الصندوق:

- يجب ألا يقل رأس مال الصندوق (أى القدر المكتتب فيه من قبل الشركة في الصندوق) في أي وقت من الأوقات عن 5000000 (خمسة مليون) جنيه مصرى أو 6% من الأموال المستثمرة في الصندوق أيهما أعلى تتفيدا لاحكام المادة (150) من اللائحة التنفيذية، وقد خصصت الشركة مبلغ وقدره 5.000.000 (خمسة مليون) جنيه مصرى للصندوق، ولا يجوز للشركة استرداد هذا المبلغ أو التصرف فيه قبل انتهاء مدة الصندوق.

- يحق للشركة زيادة أو خفض رأس المال الصندوق مع مراعاة الحدود الدنيا المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وفي جميع الأحوال ستلتزم الشركة بمواعيد الشراء والاسترداد المنصوص عليها في هذه النشرة.

6-3 المسؤول الرابع الإحتفاظ بها:

يجب على الصندوق الاحتفاظ بجزء من أمواله في صورة سائلة لحفظه على درجة المخاطر المرتبطة بالاحتفاظ، ومقابله طلبات الاسترداد والتي لا تقل عن 5% طبقاً لسياسة الاستثمارية للصندوق.



6-4 حقوق حملة الوثائق:

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي رأس المال الصندوق ولا يجوز تداولها الشراء أو البيع بين أصحابها، وتتحول الوثائق الحاملها حقوقها تلقائياً قبل الصندوق. ويشار إلى حملة الوثائق في الأرباح صندوق نسم مصر

سجل تجاري رقم ٠٨٢٩٣ ج.م.
نسم مصر



والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل حسب ما يملكه من وثائق وكذلك فيما يتعلق بصفي
أصول الصندوق عند التصفية.

بند (7) - السياسة الاستثمارية للصندوق

١-٧ يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق عائد على استثمارات الصندوق بما يتناسب ودرجة المخاطر المرتبطة بالمحفظة والمشار إليها بالبند (٨) من هذه النشرة، كما هو موضح بهدف الصندوق من خلال قيام مدير الاستثمار بتكوين محفظة من الأوراق والأدوات المالية (على سبيل المثال وليس الحصر الأسهم والسندات والحسابات الاستثمارية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل) التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

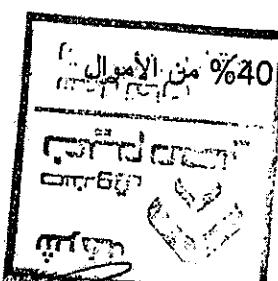
٢- النسبة الاستثمارية المتبقية من قبل مدير الاستثمار :

ويتم في ذلك الشأن توجيهه أموال الصندوق للاستثمار فيما يلي، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز:

- شراء الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية - فيماعدا تلك المقيدة ببورصة النيل- والمصدرة بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية والتي تتفق واحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما تحدده لجنة الرقابة الشرعية.

- يحق لمدير الاستثمار حسب ظروف السوق تغيير نسب الاستثمار وتوجيهها إلى الحسابات الاستثمارية لأجال والشهادات الإسلامية والصكوك الإسلامية مع الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني المقبول من الهيئة ووثائق استثمار صناديق الاستثمار التي تعمل وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية

- لا تتعدي نسبة الاستثمار في أدوات النقدية القصيرة الأجل مثل الحسابات الاستثمارية لأجل 5% من أموال الصندوق بحيث لا تقل في أي وقت من الأوقات عن الشهادات الإسلامية عن 50% من أموال الصندوق بحيث لا تقل في أي وقت من الأوقات عن



الملائكة شارقة، فرقاً لا حكم له (149) من الملاحة التنفيذية :

الإتّساع في الأنشطة المالية لشركة واحدة على 10% من أموال

الصندوق وبما لا يجاوز 15% من أوراق تلك الشركة.

ألا تزيد نسبة ما يستمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى المماثلة عن 20% من الأموال المستمرة في الصندوق في صندوق واحد وبما لا يجاوز 5% من قيمة الصندوق المستثمر فيه.

ب-

لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتقبة عن 20% من أموال الصندوق.

ج-

لا يجوز للصندوق تملك أي أصل في أي كيان قانوني تكون مسؤولية الشركاء فيها غير محدودة.

د-

يجب أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة.

ه-

يجب أن تكون قرارات الاستثمار متقدمة مع ممارسات الاستثمار الحكيم مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.

و-

لا يجوز تنفيذ عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من هذه اللائحة.

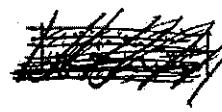
ز-

بند (8) - المخاطر

سوف يقوم الصندوق بالاستثمار بالقطاعات الاقتصادية والشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك بعد درء الأوضاع وبالخصوص بالقطاعات المتوقع لها أن يكون أداؤها الاقتصادي أفضل من غيرها، إلا أن ونظراً للأحداث التي مرت بها مصر في الفترة الأخيرة والتي لا تزال آثارها وأصدانها تلقي بظلالها على الاقتصاد المصري ومن ثم على سوق الأوراق المالية المصري علي وجه الخصوص، في الاستثمار في الصندوق وفي هذه المرحلة الحساسة سياسياً واقتصادياً ينطوي على قدر ليس بالقليل من المخاطرة حيث أنه لا يمكن ضمان أداء الشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالخصوص الشركات والقطاعات المقيدة والممثلة في البورصة المصرية ومؤشراتها.

كذلك المخاطر المرتبطة بالاستثمار بأنها الأسباب التي قد تؤدي إلى الخلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار مما قد يعرض رأس المال المستثمر إلى خطر المخاطر التي قد تهدىء إلى احتمال إسعار الأسهم ارتفاعاً أو هبوطاً في البورصة.





ولذلك يجب على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد ودرجة المخاطرة حيث أنه كلما رغب المستثمر في أن يحصل على عائد أعلى يتوجب عليه أن يتحمل درجة أكبر من المخاطرة تبعاً لعدة عوامل، لذا يتبع على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى كافة المخاطر المذكورة فيما بعد والمراجعة الحريرية لنسخة محدثة من هذه النشرة.

أهم المخاطر المتعلقة بذلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر.

المخاطر المنتظمة:

وهي المخاطر التي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية في أسعار الأسهم نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات وأسعار الصرف ، وإن كانت هذه المخاطر قد يصعب تجنبها إلا أنه بالمتابعة اليومية النشطة لأداء الأسهم وعن طريق قيام مدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لمختلف الأسواق المستثمر فيها وبذلك أقصى درجات العناية فإن حجم هذه المخاطرة قد ينخفض بدرجة مقبولة .

المخاطر الغير منتظمة:

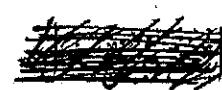
وهذه النوعية ناتجة عن احداث غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والأعاصير والأحداث في إحدى القطاعات مثل حالة إضراب العاملين في إحدى الشركات أو المصانع إلا أنه بتتنوع استثمارات الصندوق وتنوع القطاعات ومراعاة الضوابط الاستثمارية الواردة بالمادة (149) من لائحة القانون 95/1992 تتحفظ حجم هذه المخاطر .

مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية بعملات أجنبية، وتتجدر الاشارة إلى أن نسبة الاستثمار في الاستثمارات المصدرة بالعملات الأجنبية لا تتعدى نسبة 30 % من صافي الأصول الصندوق، بالإضافة إلى أن مدير الاستثمار سيقوم بدراسة توجهات أسعار الصرف للاستفادة

مخاطر عدم التنوع:

وهي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار في عدد محدود من الأسهم الصناعات مما يزيد من درجة المخاطر في حالات التفاضل أسعارها. وتميز صناديق الاستثمار المتباين بتنوع استثماراتها في مختلف الأوراق المالية والقطاعات حيث أن قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته سجل تجاري رقم ٢٠١٣٩٣ ج.ت رقم ١٥٧٦٨



التنفيذية ينص على أنه لا يزيد الاستثمار في أسهم شركة واحدة عن 10% من إجمالي أموال الصندوق وبما لا يجاوز 15% من أوراق تلك الشركة مما يؤدي إلى خفض هذا الخطر إلى الحد الأدنى ، بجانب توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة .

مخاطر المعلومات :

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري أو عدم شفافية السوق. وجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في السوق المصري الذي يتمتع بدرجة شفافية عالية تمكّنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مخاطر السوق :

وهي مخاطر الاستثمار الناجمة عن تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة عدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات ومعدل نمو الشركات والظروف السياسية والاقتصادية . وجدير بالذكر أنه بالمتابعة النشطة للأسهم وبمتابعة مختلف الدراسات السياسية والاقتصادية وكذلك التوقعات المستقبلية لأداء الشركات، فإن حجم هذه المخاطر ينخفض، بالإضافة إلى تنوع نشاط الصندوق. ونظراً لأن جميع استثمارات الصندوق تتركز في السوق المصري فقط، فيجب على المستثمر الأخذ في الاعتبار هذا النوع من المخاطر التي قد تتعرض لها استثماراته الموجهة لسوق الأوراق المالية بسبب الاحاديث التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن.

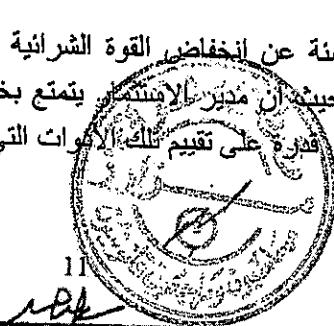
مخاطر العمليات :

وهي مخاطر نتيجة خطأ أثناء تنفيذ أوامر بيع / شراء أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع الشرائية أو عدم بذل أقصى درجات العناية أثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى في البورصات الناشئة. ويتم تجنب تلك المخاطر من خلال إتباع الصندوق سياسة الدفع الفوري للاستلام في شراء الأسهم وتسليم الأسهم عند الحصول على المبالغ المستحقة في حالة بيع الرسمية للشتائم عن ذلك عمليات الاكتتاب حيث أنها تتطلب السداد المقدم قبل عملية التخصيص.



مخاطر التضخم :

هي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستمرة نتيجة تضخم الدين على معدل التضخم. وحيث أن مدير الأستثمار يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات، فإن التضخم لا يهدى الاستثمار فإنه أكثر قدرة على تقييم تلك الأصول التي تدر على الصندوق أعلى عائد ممكن.



مخاطر التوقيت:

إن التوقيت في الاستثمار مهم جداً فاحتمال ربح المستثمر الذي استثمر في بداية صعود السوق أكبر من توقيت الاستثمار في وقت وصول السوق إلى القمة أو وقت الهبوط. ويحيط أن مدير الاستثمار يمتلك خبرة واسعة ودرية عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتحديد الوقت المناسب للاستثمار في الأسهم التي تعود على الصندوق بعائد جيد.

مخاطر التغيرات السياسية:

وهي المخاطر التي تحدث عن تغيير نظم الحكم في الدول المستثمر فيها مما يؤثر سلباً على سياسات تلك الدول الاستثمارية والاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على أداء أسواق المال . وهذا هو الحال بالنسبة للأوضاع في مصر في الوقت الراهن الذي يهدى من الظروف القاهرة والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجنبها

مخاطر تغيير اللوائح والقوانين:

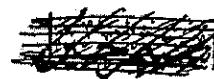
وهي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين واللوائح في الدول المستثمر فيها وقد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على بعض قطاعات الأوراق المالية مما قد يؤثر على أسعار تلك الأوراق المالية . وسيعمل مدير للاستثمار أقصى جهده على المراجعة النشطة للمحفظة الاستثمارية في ضوء اعتماده على مختلف الدراسات والتوقعات الاقتصادية والسياسية.

المخاطر الشرعية:

بقصد بها تحول أحد أنشطة الشركات المستثمر فيها إلى نشاط مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا سوف يقوم مدير الاستثمار ببيع هذه الأسهم واستبدالها بأسماء أخرى مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية . وجدير بالذكر أن للصندوق جهة رقابة شرعية دائمة تقوم بالرقابة النشطة لنشاط الصندوق والرقابة الشرعية المصاحبة لنشاط الصندوق والرقابة الشرعية اللاحقة للصندوق وبذلك تتخفض المخاطر الشرعية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق.

مخاطر الارتباط:

هي ارتباط أسعار الأسهم بعضها في أحد القطاعات بحسب ما يهدى به أحد الأسباب إلى انخفاض أسعار بعض أو كل الأسهم في نفس القطاع أو قطاعات أخرى، وتتجزأ الإشارات إلى أن سياسة الصندوق تقوم على تنويع توزيعه في الأصول لتقليل من حجم هذه المخاطر.



مخاطر السيولة والتقييم:

هي مخاطر تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسييله، وسوف يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيف ذلك الخطر إلى الحد الأدنى كما هو موضح بالسياسة الاستثمارية.

وقد تكون تلك المخاطر نتيجة إغلاق مؤقت للسوق مما ينتج عنه عدم اتفاق أيام العمل المصرفي وأيام التداول بالبورصة، الأمر الذي يتعرض معه احتساب القيمة الشرائية أو الاستردادية. وفي هذه الحالة سوف يتم الوقف المؤقت لعملية الاسترداد (كلياً / نسبياً) بعد صدور قرار مجلس إدارة الصندوق وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على ذلك

مخاطر ظروف قاهرة عامة:

وهي مثل حدوث اضطرابات سياسية أو ثورات أو مظاهرات أو إضرابات أو اعتصامات أو غيرها بالبلاد ودرجة توسيعها إلى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى وقف أو تأخير أو تعذر لعمليات الاسترداد وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابها.

بند (9) - نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

المستثمرون المستهدفون لصناديق الاستثمار هم الذين لا تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية لتكوين محفظة خاصة من الأوراق المالية، أو تتوافر لهم الموارد المالية ولكن تنقصهم الخبرة والدراءة أو ليس لديهم الوقت الكافي لإدارة تلك المحافظ. وبناء على ذلك تتكون فكرة صناديق الاستثمار في قيام عدد من المستثمرين بتجميع أموالهم لكي تستثمر في أسواق الأوراق المالية بواسطة مؤسسات مختصة بفرض تحقيق مزايا لا يمكن لهم تحقيقها منفردين ، فخبرة مدير الاستثمار ومتابعتهم للتطورات التي تتأثر بها الأسواق المالية قد تحقق عوائد أعلى مما لو قام المستثمر غير المتفرغ وغير المتخصص باستثمار أمواله بنفسه .

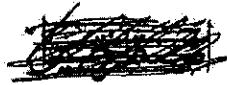
إن الاستثمار في الصندوق يتناسب مع الراغبين في إدارة النقدية الخاصة بهم في صندوق ذو عائد مرتفع يتحقق في استثمارات تتفق واحكام الشريعة الاسلامية، ولديهم استعداد لتحمل المخاطر الناجمة بالصندوق والمثار إليها فيما سبق

الذي يطلب هذا النوع من الاستثمار:

المستثمر الراغب في الاستثمار وفقاً لأهداف وسياسات الصندوق التي تتناسب مع الموارد التي

المستثمر الراغب في توجيه استثماراته في سوق الاسهم في المقام الاول ويحسن الادوات المالية

الآخر



- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطرة متوسطة مقابل عائد متميز على المدى المتوسط والطويل.

بند (10) - أصول موجودات الصندوق:

1-10 أصول الصندوق:

لا يوجد أي أصول لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ما عدا رأس المال والمخصص له من قبل الشركة.

2- الرجوع إلى موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للشركة:

لا يجوز الرجوع على موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للشركة أو يديرها مدير الاستثمار للوفاء بالتزامات الصندوق. ويكون من حق الصندوق الرجوع على موجودات الصناديق الأخرى التي يستثمر فيها (مثله مثل المستثمرين الآخرين) في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

3- إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

لتلزم شركة خدمات الإدارة طبقاً للتعاقد بينها وبين الشركة بإمساك حسابات الارباح والخسائر المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل مراقبى حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية ربع سنوية، مع الالتزام بأن تكون أصول الصندوق مفرزة تماماً عن أصول وحسابات شركة خدمات الإدارة والشركة.

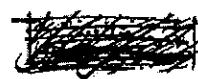
4- حقوق ورثة صاحب الوثيقة:

لا يجوز لورثة صاحب الوثيقة أو لداته - بأية حجة كانت - طلب وضع الأختمام على دفاتر الصندوق أو التحiz على ممتلكاته أو المطالبة بقسمة أمواله أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة، ولا يجوز لها أن تطلب إثبات ملكيتها طريقة كانت في إدارة الصندوق.



5- التعريف بالشركة:

بيان رقم ٦٣٢ تاريخ ١٣/٨/٢٠٢٠ وبلغ رأس المالها ٥ مليون جم (خمسة ملايين جنيه مصري) وهي شركة رقم ١٦٩٣.



مؤسسة وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية ومقرها 40 شارع لبنان - المهندسين - الجيزة
ومسجلة لدى السجل التجاري برقم (208293) الجيزة.

- يعقد مجلس إدارة الشركة جلساته في المركز الرئيسي كلما دعت مصلحة الشركة إلى ذلك.
وسوف يجتمع مجلس الإدارة ٤ مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة. وفيما يلي هيكل
مساهمي الشركة:

%25.99	شركة النعيم القابضة للاستثمارات
%73.99	شركة نعيم لصناديق الاستثمار
% 0.01	شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية
% 0.01	شركة النعيم للاستثمارات المالية

2-11 أسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة:

رئيس مجلس الإدارة
العضو المنتدب
عضو مجلس الإدارة (مستقل)
عضو مجلس الإدارة (مستقل)
عضو مجلس الإدارة (مستقل)

- الاستاذ / يوسف محمد مدحت الفار
- الاستاذ / حازم محمد عبد الرؤوف كامل
- الأستاذة / فردوس كامل حسن
- الاستاذ / شريف محمد رفعت الحراكي
- الاستاذ / خالد محمد أبو المجد ربيع

مما سبق يتضح أن تشكيل مجلس الادارة يتفق وأحكام المادة (146) من اللائحة التنفيذية

يتولى مجلس إدارة الشركة الإشراف على الصندوق والتتنسيق بين الأطراف ذوى العلاقة وله على
الأخص ممارسة الاختصاصات المذكورة في البند التالي.

1-3 اختصاصات مجلس الإدارة بصفته المسئول عن الإشراف على الصندوق

3- التوقيع على نشرة الإكتتاب وأى تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها
4- الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق (وذلك في حالة التأكيد

على جملة الدائنين، وفقاً لبياناتهم بما يحقق المصالح بين الأطراف ذوى المصالح

5- الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات من بين المقدين بالسجل المعد لهذه الغرض، بهمفيه جيزة

- 6- التأكيد من الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (6) من قانون سوق رأس المال والبند العشرون من هذه النشرة، ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية المعتمدة من مراقبى الحسابات عن نشاط الصندوق.
- 7- التأكيد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- 8- التأكيد من التزام شركة خدمات الإدارة بأداء واجباتها.
- 9- الاجتماع ما لا يقل عن مرتين سنوياً مع المراقب الداخلي لدى مدير الاستثمار للتأكد من التزامه بأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
- 10- اعتماد القوائم المالية للصندوق.
- 11- بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما يحقق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.
- 12- الالتزام بتعيين المستشار القانوني للصندوق.
- 13- الالتزام بتعيين أمين حفظ للصندوق
- 14- الالتزام بالتعاقد مع بنك متلقى طلبات الإكتتاب والإسترداد بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه تلتزم الشركة من خلال مجلس إدارتها بما يلي:
1. تقييم الأداء الاستثماري للصندوق بالمقارنة مع أداء الصناديق الأخرى.
 2. التحقق من مدى التزام مقدمي خدمات الصندوق في القيام بمهامهم وفقاً لنشرة الإكتتاب والعقود المبرمة معهم.
 3. التتحقق من تنفيذ أهداف الصندوق الاستثمارية والإستراتيجية وتحقيق العوائد وإدارة المخاطر وفقاً لما هو منصوص عليه في نشرة الإكتتاب.
 4. متابعة مهام شركة خدمات الإدارة بشأن حساب صافي الأصل (NAV) والتأكد من دعالتها وصحتها.
 5. التتحقق من كفاءة النظم المحاسبية والنظم الإلكترونية المطبقة بالصندوق.
 6. مراجعة سياسة مدير الاستثمار المتعلقة بالمخاطر ونظام السيولة.

9. الاجتماع مع لجنة الرقابة الشرعية على الصندوق في وجود مدير الاستثمار كل 3 أشهر لمناقشة أعمال الصندوق خلال 3 أشهر السابقة للجتماع والإبلاغ عن أي مخالفات قد تكون قد تكبدت خلال الفترة والية إلغائها.
10. موافاة الهيئة بشكل سنوي باخر نسخة محدثة من النشرة.
11. يلتزم مجلس الإدارة ومدير الاستثمار بتحديث نشرة الافتتاح كل عام من تاريخ آخر نشرة تم اعتمادها من الهيئة.
12. الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفا فيها مع الأطراف ذوي العلاقة، ويشمل ذلك على سبيل المثال عقد حفظ الأوراق المالية مع أمين الحفظ والعقد المبرم مع شركة خدمات الإدارة.
13. التأكد من عدم وجود تعارض مصالح والفصل في التعاملات التي تشكل تعارضا في المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق حال تواجدها.
14. التعاقد مع الجهات التسويقية ان وجدت.
15. فرز أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته عن أموال الشركة وتخصيص حسابات مستقلة للصندوق وإمساك الدفاتر والسجلات الالزامية لممارسة نشاط الصندوق.

4-11 الصناديق الأخرى المنشأة من قبل الشركة:

لا يوجد صناديق أخرى منشأة من قبل الشركة.

5-11 الممثل القانوني للشركة:

السيد الاستاذ الدكتور/هاني سري الدين بصفته الممثل القانوني للشركة .

6-11 تشكيل لجنة الرقابة الشرعية:

يكون للصندوق جهة للرقابة الشرعية على استثمارات الصندوق ~~التحقق فيها بالآراء الفتاوى والكتابات والمستندات~~ لأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم الشركة بتعيينها وعزل أعضائها وسداد اتعابها.

يتكون لجنة الرقابة الشرعية من الأساتذة الأفاضل:

وهيكلة الدكتور / علي جمعة - مفتى الديار المصرية - بصفته رئيس لجنة الرقابة الشرعية

والدكتور / سعد الدين مسعد البلاعي - أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر ورئيس لجنة

الرقابة الشرعية.

7-11 مهام لجنة الرقابة الشرعية:

1. الموافقة على استثمارات الصندوق من حيث الالتزام باحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الاستثمار الإسلامي.
 2. الاجتماع مع مدير الاستثمار والشركة مرتين كل 3 شهور وذلك للتمكن من تحقيق الأغراض التالية:
 - ا. الرقابة السابقة لبدء نشاط الاستثمار من خلال عرض قائمة الاستثمارات المقترحة من قبل مدير الاستثمار في الفترة اللاحقة وإصدار الفتوى على قائمة الاستثمارات المقترحة.
 - ب. الرقابة المصاحبة واللاحقة لنشاط الاستثمار من خلال عرض ما تم الاستثمار فيه بالفعل خلال الفترة موضع الفحص وإصدار الفتوى إذ ما تبين تحول أحد أنشطة الشركات المستثمر فيها إلى نشاط مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو ما يتم إدارته وآلية إلغاء تلك المخالفات، شريطة توافق حسن النية.

بند (12) - مراقبی حسابات الصندوق

يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقباً للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة، وقد تم تعيين كل من:

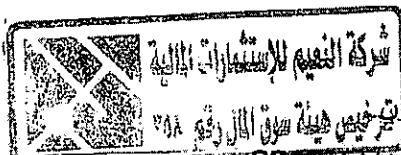
— MAZARS شرکاه و شوقي مصطفى مكتب عبد ربه عسبي سند سند /

٢٠٠٦/١٢/٢٨ بتاريخ (١٨٧) رقم المالية للرقابة العامة بالهيئة اقر حسابات

١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر - القاهرة ١١٥١٨ مصر

23939430

ولا يتولى مراقبة حسابات صندوق آخر



٢٠٠٧/١١/١ بتأليخ (٢٠٧) المائية لجنة الـ١١-١-١

جامعة مكة المكرمة - كلية الهندسة - قسم الجيزة

3760098



~~بيان مراجعة الحسابات~~

Sarie-Eldin
& Partners

التزامات مراقبى الحسابات:

1. يتلزم مراقباً حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية. ويلتزم كل مراقب على حده بأن يعد تقريراً سنوياً يتضمن النتائج واللاحظات التي انتهى إليها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية على أن يلتزمما بتوحيد التقرير السنوي ويوضح به أوجه الخلاف بينهما إن وجدت.
2. يتلزم مراقباً حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق وللتقارير الربع والنصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير الذي يعدانه في هذا الشأن رأيهما في مدى صحة تعبير القوائم المالية المشار إليها بصورة عادلة عن المركز المالي للصندوق ورأيهما في نتيجة نشاطه وبين ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذلك بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة موضوع الفحص تماشياً مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
3. يتلزم مراقباً حسابات الصندوق بأعداد مسودة النشر الخاصة بالقوائم المالية بصفة نصف سنوية.
4. يتلزم مراقباً حسابات الصندوق بإصدار شهادة المبلغ المجبى بصفة ربع سنوية.

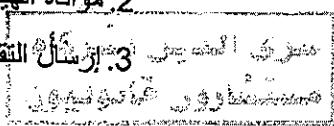
ويكون لكل من مراقبى الحسابات الحق في الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والإلتزامات منفردين.

بند (13) - أمين الحفظ

في ضوء ما نصت عليه المادة 38 من القانون من التزام مدير الاستثمار بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى إحدى شركات أمانة الحفظ من البنك أو الشركات المرخص لها بعملياته هذا النشاط من الهيئة، على لا يكون أمين الحفظ مساهمًا في الصندوق أو مدير الاستثمار أو أحد أبناء الشركات المرتبطة بهما وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة، وقد تعاقدت الشركة مع البنك التجاري العربي الحاصل على ترخيص مزاولة نشاط أمانة الحفظ رقم 13433 لسنة 2006/5/18 رقم المال رقم ٢٠٨

٦- التزامات أمين الحفظ

1. حفظ الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق بعض أو كل من أمواله.
2. موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ببيانها دورياً عن هذه الأوراق المالية.



بيان مراجعة الحسابات ٣- إرسال التقارير اليومية الخاصة بالصندوق لشريك كائنات الإدارة ومدير الاستثمار سجل تجاري رقم ٢٠٨، جريدة

٤. تحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.

في حالة اندماج البنك المصري الخليجي في أي بنك آخر، تؤول كافة الحقوق الخاصة بالبنك بموجب هذه النشرة إلى البنك الدامج، كما يتحمل البنك الدامج كافة التزامات البنك المصري الخليجي الواردة في هذه النشرة مع استمرار مدير الاستثمار في أداء التزاماته الواردة في هذه النشرة.

بند (١٤) - مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليه اسم (مدير الاستثمار) فقد عهدت الشركة بإدارة الصندوق إلى مجموعة من الأكفاء والخبراء المدربين في أسواق رأس المال ممثلة في شركة النعيم للاستثمارات المالية ش.م.م. والتي قد تأسست ورخص لها بمزاولة النشاط برقم 358 بتاريخ 12/6/2006 كشركة مساهمة مصرية منشأة وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولأنّه التنفيذية وهي شركة متخصصة في مزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار وتكون وإدارة محافظ الأوراق المالية ويقع مقرها في 40 شارع لبنان - المهندسين - الجيزة

١-١٤ نسبة المساهمة:

يتكون هيكل مساهمي مدير الاستثمار من كل من:

- | | |
|---------|--|
| % 99,99 | - شركة النعيم القابضة للاستثمارات |
| % 0,005 | - شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية |
| % 0,005 | - شركة النعيم لإدارة المحافظ |

٢-١٤ مجلس إدارة مدير الاستثمار:

يتكون مجلس إدارة مدير الاستثمار من كلاً من :

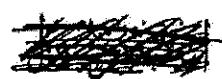
الاستثمار يوسف محمد مدحت يوسف الفار

الإدارية حازم محمد عبد الرءوف كامل

الإدارية سعد عبد الرحمن قلچ

الاستثمار / وليد محمد كمال عفيفي الخطباع

شركة النعيم القابضة للاستثمارات



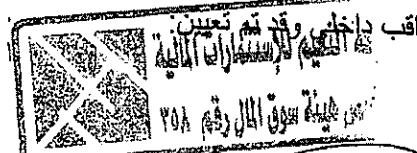
3-14 نبذة عن مدير الاستثمار: تأسست شركة النعيم للاستثمارات المالية في يوليو ٢٠٠٥ وهي احدى كيانات مجموعة النعيم القابضة ، شركة مساهمة مصرية تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تأسست بغرض تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة الصناديق، كذلك الترويج وتغطية الاكتتابات في الأوراق المالية وتأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية وزيادة رؤوس الأموال بجانب تقديم خدمات الاستشارات المالية والمرخص لها بذلك من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً) ترخيص رقم ٣٥٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢

قامت شركة نعيم للاستثمارات في المملكة العربية السعودية بإدارة أصول بلغ إجمالي قيمتها ١٣ مليار ريال سعودي. كما تقوم شركة النعيم للاستثمارات المالية ش.م.م حالياً بإدارة محافظ أوراق مالية لعملاء مصريين وأجانب.

كما تدير الشركة صندوق نعيم - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للنمو المؤسس بملكية البحرين والمسجل بالبنك المركزي البحريني والذي يقوم بإدارة استثمارته في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما تطلق الشركة صندوق آخر في مملكة البحرين وهو صندوق الفرص في الشرق الأوسط والحاصل على ترخيص البنك المركزي البحريني في ١٩ أبريل ٢٠١١ ويهدف الصندوق إلى إقتناص الفرص الاستثمارية في المنطقة العربية. أن الاستثمار في الصندوق غير مقتصراً على الأسهم بل أيضاً أدوات الدخل الثابت وعقود السلع.

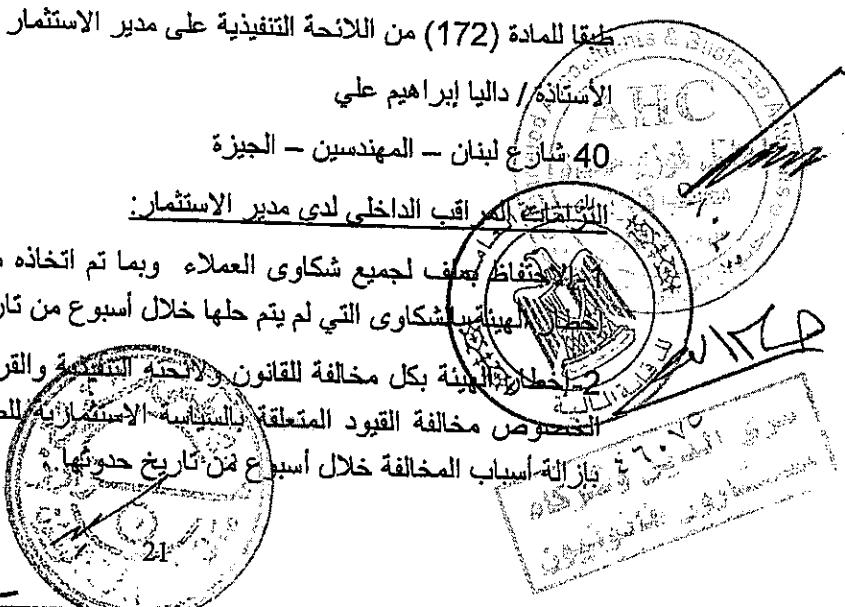
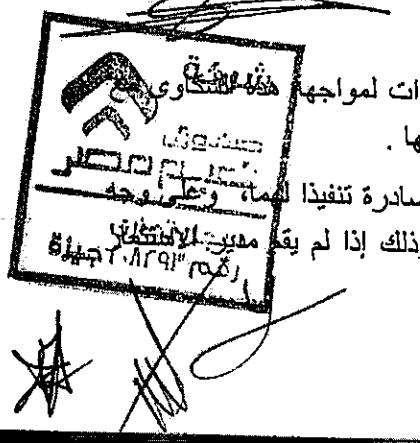
4-14 المراقب الداخلي لمدير الاستثمار:



الاستاذة / داليا إبراهيم علي

شارع لبنان - المهندسين - الجيزه

اللهم اخراج المراقب الداخلي لدى مدير الاستثمار:



3- موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصّل عن المركز المالي للصندوق وأن تكون معتمدة من مراقبي حسابات الصندوق.

5-14 مدير محفظة الصندوق:

كما قامت الشركة بتعيين الأستاذ/ محمد قطب كمدير لمحفظة الصندوق.

6- التزامات مدير الاستثمار في ضوء المادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية:

1. بذل عناية الرجل الحريص في إدارته لأموال الصندوق وذلك على النحو المتوقع من شخص متخصص وصاحب خبرة واسعة في هذا المجال وعليه أن يتوجب كل عمل أو تصرف من شأنه أن يخلق تعارض مصالح عند استثماره لأموال الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء .

2. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه، وان يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لمارسة النشاط بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحدها الهيئة، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات وما تطلبها من بيانات.

3. بذل أقصى درجات العناية في توزيع الصفقات التي تم من خلال السوق على الصناديق التي يتولى إدارتها بطريقة عادلة.

4. عدم استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.

5. تمكين مراقبى حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافقتهم بالبيانات والإيضاحات التي يتطلبونها خلال ثلاثة أيام من تاريخ طلبهم لها.

6. توزيع وتوزيع الاستثمارات داخل الصندوق وذلك لتوزيع المخاطر في المدى القصير والطويل للحد والأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.

7. يلتزم مدير الاستثمار بعدم مزاولة أي أعمال مصرية باسم الصندوق، وبصفة خاصة لا يجوز للأفراد الذين الغير أو كفالتهم في الوفاء بديونهم.

8. الابداء التصرفات على نحو يتصفح الشفافية والعدالة بغية تحقيق مصالح حملة الوثائق والمكتسبة على استقرار السوق.

9. إخطار الهيئة بنسخة من عقد الإدارة المبرم بينه وبين الشركة للصندوق قبل تقييده بالحقوق المترتبة على اتفاق أحكامه مع القانون.

١٠٣

10. موافاة الشركة بتقارير ربع سنوية عن أداء الصندوق بالإضافة إلى جميع التقارير والبيانات والتوضيحات المتعلقة باستثمارات الصندوق.

11. إيداع المبالغ المطلوبة للوفاء بطلبات الاسترداد في حساب الصندوق لدى الفرع الإسلامي البنك المصري الخليجي.

12. عدم إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة عن الأموال المستثمرة في الصندوق، كما يلتزم بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة باستثمارات الصندوق وعدم إفانتها إلى الغير وذلك فيما عدا المعلومات التي تطلبها الهيئة والجهات الرقابية أو القضائية طبقاً لأحكام القانون.

13. توفير المعلومات الكافية التي تمكن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من اتخاذ قرارهم الاستثماري.

14. التزود بما يلزم من موارد وإجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه.

15. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.

16. الالتزام بتأمين منهج ملائم لإيصال المعلومات ذات الفائدة لحملة الوثائق.

17. وضع القواعد الازمة لتنظيم عمليات شراء وبيع موظفي مدير الاستثمار والعاملين لديه لوثائق الاستثمار الصادرة عن الصناديق التي يتولى إدارتها وعلى أن يتم اعتماد هذه القواعد من الهيئة.

18. يلتزم مدير الاستثمار بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

19. يلتزم مدير الاستثمار بازالة أسباب أي مخالفة لقيود الاستثمار الواردة في هذه النشرة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ حدوثها.

20. إعداد القوائم المالية السنوية والنصف سنوية والربع سنوية الخاصة بالфонد على الأقل كل سنة ميلادية مرتين على الأقل في ٢٠١٧ وبما يلي:

٢١. الإفصاح بشكل مسبق وفوري لمجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية والأطراف ذات الصلة عن أي تصويت ينطوي على تعارض المصالح والحصول على موافقهم المسبقة على القيام

٢٢. الإفصاح الفوري عن المعلومات الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل ممثلي الهيئة وحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة وذلك طبقاً للمادتين (٤٦) و(٤٧) و(٤٨) من اللائحة التنفيذية.

٢٣. القيام بتحديث نشرة الاكتتاب بالتنسيق مع الشركة كل عام من تاريخ آخر نشرة تم إصدارها من ١٩٩٥م حتى ٢٠١٧م.

24. إعداد تقرير نصف سنوي عن رؤيته الإستراتيجية بالعرض على مجلس إدارة الصندوق ودراسات عن أوضاع الاقتصاد الكلي، وما يتعلق بها من سياسات تقديرية ومالية وتطور أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك لتحديد نوعية وتوقيت الاستثمارات وتوزيعها بأوزان تناسب مع الأداء المتوقع لها.
25. تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
26. التعامل في أو على كافة حسابات الصندوق بموجب أوامر مكتوبة.

7-14 سلطات مدير الاستثمار

1. يجوز لمدير الاستثمار أن يقوم بعمليات التمويل من خلال البنوك الإسلامية لمواجهة طلبات الاسترداد على أن يكون عقد المراقبة قصير الأجل الذي لا تتجاوز قيمته 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة ولا تزيد مدة عن 12 شهر وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الشركة.
2. يجوز لمدير الاستثمار تمثيل الصندوق في مجالس الإدارات والجمعيات العامة للشركات المصدرة للأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها، وممارسة حق الاقتراض من عدمه عند زيادة رؤوس أموال الشركات لرأسمالها.
3. يجوز لمدير الاستثمار إبرام العقود بالنيابة عن الصندوق بعد الحصول على الموافقة الكتابية من مجلس الإدارة المسئول عن الاشراف عن الصندوق

8-14 التزامات مدير الاستثمار تجاه لجنة الرقابة الشرعية :

1. الاجتماع مع لجنة الرقابة الشرعية لعرض السياسة الاستثمارية الرابع سنوية المتوقعة خلال ثلاثة أشهر اللاحقة للجتماع وذلك لابداء الرأي في شأن الاستثمارات المتوقعة والحصول على موافقة لجنة الرقابة الشرعية.

2. الاجتماع مع لجنة الرقابة الشرعية لعرض ما تم تنفيذه خلال الثلاث أشهر المتبقية من الاجتماع وفي حال ما تبين الاستثمار في أحدى الشركات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، توقف، حسن النية، يقوم مدير الاستثمار ببيع هذه الأسهم واستبدالها بأخرى مطابقة للشريعة الإسلامية.

9-14 القيد الاستثمارية:

- يحظر على مدير الاستثمار القيام بالأعمال التالية:
- 1- استثمار أموال الصندوق في وثائق صكوك أخر يقع على إدارته.

- 2- شراء أسهم غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.
- 3- نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو حجب معلومات أو بيانات هامة.
- 4- البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب فيما عدا عوائد الحسابات الاستثمارية عن الفترة من تاريخ بداية الاكتتاب حتى غلقه.
- 5- أن تكون له مصلحة من أية نوع في الشركات التي يتعامل علي أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
- 6- أن يحصل على تمويل من الغير بالمخالفة للأحكام المنصوص عليها في هذه النشرة.
- 7- الحصول له أو لمديريه أو للعاملين لديه على كسب او ميزة من العمليات التي يجريها.
- 8- إجراء أو اخلاق عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصاروفات والأتعاب.
- 9- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يديره والتي لا تتماشى مع الضوابط الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية للصندوق.

بند (15) - شركة خدمات الإدارية

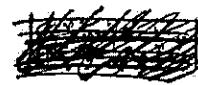
تم التعاقد مع الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش م م Servfund، والمسجلة بالسجل التجاري برقم 58425 والمرخص لها من الهيئة برقم (514) بتاريخ 2009/4/6 ل القيام بالمهام المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وهذه النشرة.

ويتشكل هيكل مساهميها على النحو التالي:

شركة ام جي ام للاستشارات المالية والبنكية
السيد الأستاذ / طارق محمد الشرقاوى
السيد الأستاذ / محمد فؤاد عبد الوهاب
السيد الأستاذ / طارق محمد مجيب محرم
السيد الأستاذ / هاني بهجت هاشم نوفل
السيد الأستاذ / هاد قدرى احمد شوقي

ويسجل مجلس إدارة الشركة من كل من:

- أ- رئيس مجلس الإدارة
- ب- رئيس مجلس الإداره
- ج- العضو المنتدب



عضو مجلس ادارة
عضو مجلس ادارة

السيد الأستاذ / محمد فؤاد عبد الوهاب
السيد الأستاذ / هاني بهجت هاشم نوفل

وبناءً على ما سبق فإن شركة خدمات الإدارة تكون مستقلة عن الصندوق والشركة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار.

وتمثل التزامات الشركة المصرية لخدمات الإدارة فيما يلي:

1. إعداد وحفظ سجل ألي بحامل الوثائق، كما تلتزم شركة خدمات الإدارة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:

أ. اسم مالك الوثائق وعنوانه وأرقام الهاتف.

ب. الرقم القومي أو رقم جواز السفر، أو رقم السجل التجاري.

ث. جنسية حامل الوثائق.

ج. عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.

د. تاريخ تسجيل حامل الوثائق في السجل.

ع. بيان طلبات الشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.

2. إعداد بيان بعدد الوثائق القائمة أسبوعياً بعد الحصول على البيانات اللازمة وإخطار مدير الاستثمار بها.

3. حساب القيمة الصافية للوثيقة أسبوعياً حسب التوقيت المتفق عليها مع الشركة بما يتيح لها الوقت الكافي لنشر القيمة الأستردادية للوثيقة

4. متابعة تحصيل توزيعات أرباح الأوراق المالية التي ساهم فيها الصندوق برأسماله التقاضي اليومية وبيانات ملكية الوثائق لحملة الوثائق.

5. تتولى شركة خدمات الإدارة بالتنسيق مع الشركة موافاة حملة الوثائق كل ثلاثة أشهر بتقرير يتضمن صافي قيمة أصول الصندوق، وعدد الوثائق وصافي قيمتها بالنسبة لكل حامل وثائق.

حدى.

بند (16) - جماعة حملة الوثائق

تكون الصندوق بجماعة تكون من حملة الوثائق، غرضها حماية المصالح المشتركة لأصحابها وتحقيق أرباحها، وذلك في الصندوق بمتابعة موافقة على تكوين جماعة حملة الوثائق والانضمام لها ويكون أعضاءها الأكثرين ممثلين كلاوني من بين أعضائه يتم اختياره مع أول اجتماع لحملة الوثائق الذي يعقد خلال شهر على الأكثر من تاريخ غلق باب الاكتتاب بالأخيرة المطلقة لحالة أكثر من نصف عدد الوثائق المصدرة،

و على الصندوق أن يوافي ممثل الجماعة بنسخة من التقارير المنصوص عليها بالمادة (6) من قانون سوق رأس المال والمادة (58) من اللائحة التنفيذية.

- ويتبع في إجراءات الدعوة لاجتماع حملة الوثائق ونصاب الحضور والتصويت الأحكام والقواعد المقررة في اللائحة التنفيذية للقانون 159/1981 للجمعية العامة العادية وتكون واجبات والتزامات الجماعة كما هو مقرر في اللائحة التنفيذية.

- وفي حالة زيادة حصة الجهة المؤسسة في الصندوق عن 25% من حجم الوثائق القائمة، يتم استبعاد النسبة التي تزيد عن 25% من حق التصويت في اجتماع حملة الوثائق الأولى متى اكتمل النصاب القانوني له، واذ لم يتوافر النصاب القانوني في الإجتماع الأول يكون الإجتماع الثاني صحيحًا أياً كان عدد الحاضرين طبقاً للمادة (78) من لائحة القانون، مع مراعاة استبعاد حق التصويت للوثائق المملوكة للجهة المؤسسة في الإجتماع الثاني

بند (17) - الاكتتاب في الوثائق

1-17 أحقيّة الاستثمار في الصندوق:

يحق للمصريين والأجانب المقيمين وغير المقيمين سواء كانوا أشخاص طبيعية أو اعتبارية الاكتتاب في وثائق الاستثمار طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.

2-17 البنك متلقٍ طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد:

البنك المصري الخليجي من خلال الفروع التالية

1. الأزهر: 189 ش المنصورية الدراسة ص.ب الغوريه
2. الجيزه: 10-8 ش أحمد نسيم ص.ب الأورمان
3. المهندسين: 34 ش لبنان - ص.ب المهندسين
4. القاهرة: 9 ش عبد القادر حمزة ص.ب 50 مجلس الشعب
5. الهرم: 103 ش الهرم برج الرياض أمام مستشفى الهرم
6. المعادي: 1/4 امتداد ش اللاسلكي - المعادي ص.ب 40
7. مصر الجديدة: 15 ش الخليفة المأمون ص.ب 277 هليوبولس
8. الميرغني: 191 ش الميرغني ص.ب 5945 هليوبولس
9. هليوبولس: نادي هليوبولس ص.ب هليوبولس
10. القاهرة الجديدة: 144 القطاع الأول مركز مدينة نصر - القاهرة الجديدة ص.ب 190
11. العاشر: قطعة رقم 2 موكب المدينة mci ص.ب 1610
12. شبرا: 97 كورنيش النيل: روض الفرج ص.ب 64

- 6 أكتوبر: الوحدة ب العقار رقم 7 ضمن القطعة 23/2 المحور المركزي ص.ب مكتب
بريد 6 أكتوبر الرئيسي
- المنصورة: 2 ش الأشراف والجيش (كيس بريد) البحر الصغير
- الاسكندرية: 81 ش السلطان حسين باب شرق الأسكندرية بريد المسلة – الأسكندرية
- أسيوط: برج النيل شارع الهلالي ص.ب 1
13.
14.
15.
16.

ويقوم المكتب أو مشتري الوثيقة بفتح حساب مصرفي باسمه لدى البنك متلقى الاكتتاب وفقا لشروط
فتح الحساب المعتمدة لدى البنك المصري الخليجي.

3-17 القيمة الاسمية للوثيقة:

100 جنيه مصرى.



4-17 الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب في الصندوق:

لا يوجد حد ادنى كما لا يوجد حد اقصى للاكتتاب.

5-17 كيفية الوفاء بقيمة الوثيقة:

يجب على المكتب أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثائق نقدا فور التقدم للاكتتاب الذي يتم على نموذج معد لذلك لدى البنك متلقى الاكتتاب بالإضافة إلى 0.25% (ربع بالمائة) من قيمة الوثيقة بعد اقصى 25 قرشا للوثيقة كمصاريف اصدار وتخصص وتسدد منها عمولة التسويق المستحقة للبنك او الجهات التسويقية الأخرى المتعاقد معها ان وجدت طبقا لما هو مشار اليه بالبند (23) من هذه

6-17 المدة المحددة لتلقى الاكتتاب:

فتح باب الإكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انتهاء 15 (خمسة عشر) يوماً

ويتم بعدها نشر نشرة الإكتتاب في صحيفتين يوميتين احدهما على الأقل باللغة العربية ولمدة شرين

ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مضي 15 (خمسة عشر) يوماً من فتح باب الإكتتاب إلى تلقي جميع

الإكتتابات المحددة إذا تمت تخطية قيمة الإكتتاب بالكامل.

7-17 طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار:



تحول الوثائق حقوقاً متساوية لحامليها قبل الصندوق ويشارك حملة الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بباقي أصول الصندوق عند التصفية.

الكتاب في الصندوق

يتم الاكتتاب في وثائق استثمار الصندوق بموجب شهادة اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك متلقى الاكتتاب متضمنة المعلومات التالية:

- أ. اسم الصندوق مصدر الوثيقة.
 - ب. رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط.
 - ج. اسم المكتب وعنوانه وجنسيته وتاريخ الأكتتاب.
 - د. قيمة وعدد الوثائق المكتتب فيها بالأرقام والحرروف.
 - هـ. حالات وشروط استرداد قيمة الوثيقة.
 - و. إجمالي قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب.
 - زـ. اسم البنك الذي تلقى قيمة الأكتتاب.



تغطية الكتاب

- إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الإكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها، جاز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالاكتتاب بما تم تغطيته من الوثائق بشرط أن يقل عن 50% من مجموع الوثائق المصدرة وفي هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.

يسقط ترخيص الصندوق إذ لم يتم تعديله طبقاً للفقرة السابقة أو أنخفض عدد الوثائق التي أكتب
فيها عن 50% وعلى البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور
طلبها طبقاً للمادة (155) من القانون.

الآن إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة جاز لشركة تعديل قيمة الأوراق المالية المدعاة بما يسلي طلبات الاكتتاب الزائدة.

وكان زادت طلبات الإكتتاب في الوثائق المطروحة عن خمسين ضعف رأسمال الصندوق يتم توزيعها على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به، وتجبر الكسحه التي تنشأ عن



بند (18) - شراء / استرداد الوثائق

1-18 شراء الوثائق:

1. يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة خلال أيام العمل المصرفي وذلك حتى الساعة الواحدة ظهرا من أول يوم عمل مصرفي من الأسبوع التالي وهو يوم الشراء الفعلي.
2. يحق للمستثمر سحب طلب الشراء حتى نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع.
3. تتم تسويية طلبات الشراء طبقاً لسعر الوثيقة في نهاية أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع والذي يمثل نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية ذلك اليوم.
4. يقوم البنك بعمل المقايسة بين المبلغ المودع وقيمة الوثيقة.
5. في حالة إذا ما زاد المبلغ المودع عن قيمة الوثيقة المعلنة يرد ما تبقى إلى حساب المستثمر لدى البنك متنقلي الأكتتاب حيث يتلزم البنك بفتح حساب لكل مستثمر مستقل عن حساب الأكتتاب في الصندوق طبقاً للشروط السارية في هذا الشأن.
6. يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشترأه في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارية. ويقوم البنك بموافقة المستثمرين في الصندوق باشعار دال بتخصيص الوثائق كما يتم ارسال كشف حساب يوضح عدد الوثائق التي تم الأكتتاب فيها والحركة التي طرأت عليها كل ثلاثة أشهر .

2 - استرداد الوثائق:

1. يتم تلقي طلبات الاسترداد في وثائق الاستثمار الجديدة خلال أيام العمل المصرفي وذلك حتى الساعة الواحدة ظهرا من أول يوم عمل مصرفي من الأسبوع التالي وهو يوم الشراء الفعلي.
2. يحق للمستثمر سحب طلب الاسترداد حتى نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع.
3. تتم تسويية طلبات الاسترداد طبقاً لسعر الوثيقة في نهاية أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع والتي يمثل نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية ذلك اليوم.
4. يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من أصول الصندوق اعتباراً من اليوم التالي ل يوم الاسترداد الفعلي وهو أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع.
5. يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها عن طريق البنك متنقلي الأكتتاب خلال يومي العمل المصرفي التاليين ل يوم الاسترداد.

6. يتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المسترددة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

7. يتم نشر سعر الوثيقة في ثاني يوم عمل مصرفي في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنها في جميع فروع البنك المصري الخليجي، ويمثل ذلك السعر نصف الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق طبقاً لـ إقفال اليوم السابق للنشر.

8. لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عاندا بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتحقق وأحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية.

٩. يجوز وقف عمليات الاسترداد أو السداد النفسي متى طرأ ظروف استثنائية تبرر هذا الوقف وكانت مصلحة حملة الوثائق الآخرين تتطلب ذلك. وذلك بعد إبلاغ الهيئة من قبل مدير الاستثمار بقراره الصادر بالوقف بعد اعتماده من مجلس إدارة الصندوق. والحصول على موافقة الهيئة في هذا الشأن. ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي استدلّ منه. وتتبرّر الحالات التالية من الظروف التي تبرر وقف عمليات الاسترداد.

10. تزامن طلبات التخارج من الصندوق وبلغها حدًا يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لطلبات الاستثمار.

١١. عجز شركة الإدراة عن تحويل الأوراق المالية المدرجة في حافظة الصندوق إلى مبالغ نقديّة لأسباب خارجة عن إرادته.

12. انخفاض قيمة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق نتيجة الهبوط الفجائي في أسعار هذه الأوراق بما يؤدي إلى انخفاض قيمة أصول الصندوق بصورة كبيرة.

بند (19) - احتساب قيمة الوثيقة

الخاتمة القوية القاهرة.

١٩- القيمة الاستردادية للوثيقة:

تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق المحتسبة في نهاية أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع ويعلن عنها في ثاني يوم عمل مصرفي، أسبوعياً والتي تحسب على النحو التالي:

أسبوعياً والتي تحتسب على النحو التالي

١٩

٦) الابر ادات المستحقة والتي تخ

والإيرادات المخصصة

بورصة
الاستثمار
الصندوق

الصندوق
الاستثمار
بورصة

ج. يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية كالتالي:

- أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقبال السارية وقت التقييم وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقبال في هذا اليوم على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز 10% من هذا السعر.
- يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الإسلامية الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معنونة
- يتم تقييم باقي عناصر الأصول والالتزامات الواردة بالسياسة الاستثمارية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

د. يضاف إليها:

- قيمة الأصول طويلة الأجل من نفقات مؤجلة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
- قيمة باقي أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

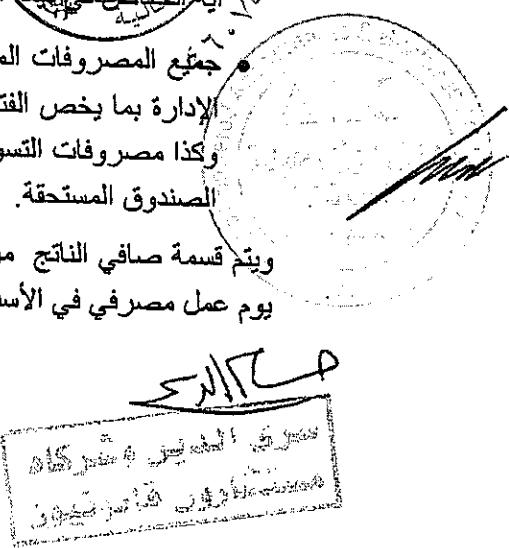
• جمجمة احتمال الالتزامات التي تخص الفترة والتي لم يتم خصمها بعد.

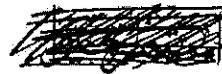
• الحسابات الدالة من مستويات أوراق مالية تحت التسوية والمخصصات المطلوبة لمراجعة

• إيه انخفاض في قيمة أوراق مالية أو التزامات عرضية.

• جمجمة المصروفات المستحقة وتشمل على سبيل المثال أتعاب مدير الاستثمار وteam وخدماته والإدارة بما يخص الفترة ورسوم حفظ الأوراق المالية والسمسرة وعمليات التسويق والمقاصة وكذا مصروفات التسويق والنشر وأتعاب المستشار القانوني وأتعاب الشركة ومرافق حسابات الصندوق المستحقة.

و يتم قسمة صافي الناتج من البند من (أ) إلى (ج) على عدد وثائق الاستثمار في نهاية آخر يوم عمل مصري في الأسبوع بما فيه وثائق الاستثمار المخصصة للشركة في قيمة لوحة.





2-19 مصاريف الاسترداد:

لا توجد مصاريف استرداد تخصم مقابل استرداد الوثائق. ويلزمه البنك بقبول طلبات استرداد وثائق الاستثمار كل أول يوم عمل مصرفي استرشاداً باخر سعر للوثيقة معلن على أن تتم التسوية في اليوم التالي لإعلان سعر الوثيقة وبما يتفق وأحكام المادة 159 لقانون 1992/95.

بند (20) - الأفصاح الدوري وتقارير الأداء

- تلتزم الشركة بإخطار الهيئة بالقوائم المالية السنوية وتقريري مجلس الإدارة ومراقباً حسابات الصندوق قبل شهر من تاريخ انعقاد مجلس إدارة الشركة لاعتماد القوائم المالية.

- تلتزم الشركة والمراقب الداخلي لمدير الاستثمار أن يقدموا للهيئة تقارير نصف سنوية معتمدة من مجلس إدارة الشركة توضح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة على أن تكون معتمدة من مراقبي حسابات الصندوق، وكذلك الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق وذلك كله وفقاً للضوابط التي تتبعها الهيئة وطبقاً للمواد (157) و(163) و(164) من اللائحة التنفيذية.

- تلتزم الشركة بموافقة الهيئة بتقارير ربع سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله على أن يكون قد تم فحصها فحصاً محدوداً من قبل مراقبي حسابات الصندوق وذلك خلال الشهر التالي لانتهاء المدة المعنية، وسوف تتضمن هذه التقارير القوائم المالية والبيانات التي توضح عن المركز

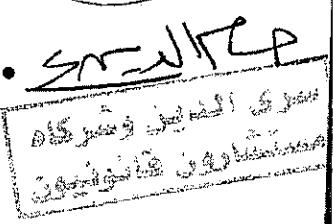
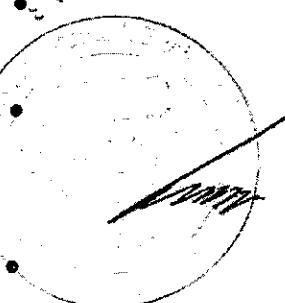
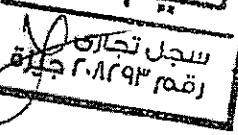


- يلتزم أمين الحفظ بموافقة الهيئة ببيانات أسبوعية كافية عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقاً للقواعد الواردة في قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية.

- يلتزم الشركة بنشر ملخص واف للتقارير نصف السنوية والقوائم المالية المدققة بمراجعة المراقب الحسابات عنها طبقاً للمادة (6) من قانون سوق رأس المال في جريدة الئنترنت وأسعار الافتتاح والغلق بشرط أن تصدر أحدهما على الأقل باللغة العربية.

- يلتزم كل من الشركة ومدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة بموافقة الهيئة بالمستندات والبيانات والإيضاحات التي تطلبها عن نشاط الصندوق وحركة الأموال المستثمرة فيه.

- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لحملة الوثائق وتحيرهم من الأذونات بغير موافقة وذلك طبقاً للمادة 146 و(157) من اللائحة التنفيذية.



~~بيان~~

- يلتزم مدير الاستثمار بالافصاح بشكل مسيق وفوري لمجلس الادارة والأطراف ذات العلاقة عن أي تصرف ينطوي على تعارض للمصالح والحصول على موافقهم المسبقة على القيام بهذا التصرف وذلك طبقاً للمادة (158) من اللائحة التنفيذية.
- تلزם الشركة بنشر سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري من كل أسبوع في جريدة يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنها في جميع فروع البنك متلقي الاكتتاب بصفة يومية.

بند (21) - أرباح الصندوق، وعائد الوثيقة

1-21 أرباح الصندوق:

- يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بعرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:
 - توزيعات الأرباح المحصلة وكذلك المستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
 - العوائد الاستثمارية المحصلة والمستحقة.
 - الأرباح الرأسمالية المحققة والناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار.
 - الأرباح الرأسمالية غير المحققة والناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.

بخصوص ذلك:

مصر وفوات الدعاية والإعلان والنشر

العام مدير الاستثمار والشركة وأى اتعاب أخرى.

المستحق للأرقابي الحسابات والمستشار القانوني والمصروفات الأخرى على الصندوق.

تصروفات التأسيس والتي يتم تحملها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة

المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة التزام الحال ويمكن تقديره بدرجة وعتمده علىها.

الخسائر الرأسمالية المحققة والناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار

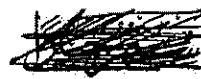
الخسائر الرأسمالية غير المحققة والناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية

٤٧٢
للمزيد من المعلومات و الشرح يرجى زيارة
موقع الشركة على العنوان التالي: www.sarieddin.com

34

شركة
سندوق
تعيم مصر

سبل تجاري
رقم ٢٠٢٩٣ جزءة



2-21 عائد الوثيقة:

الصندوق ذو عائد تراكمي ويتم احتساب العائد منذ ذات يوم الشراء حيث يتم استثمار كامل الأرباح المحققة في محفظته وتنعكس هذه الأرباح على قيمة الوثيقة المعطنة ويحصل حامل الوثيقة على قيمة الوثيقة الاسمية مضافة إليها الأرباح في نهاية مدة الصندوق أو عند الاسترداد طبقاً لقيمة الوثيقة المملحة بالأرباح المحققة عن الفترة المستمرة فيها.

بند (22) - إنهاء وتصفية الصندوق

طبقاً للمادة (165) من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 209 لسنة 2007 ينقضي الصندوق في الحالات التالية:

- انتهاء مدته
- تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله أو إذا استحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه
- كما ينقضي الصندوق إذا رأت الشركة أن قيمة موجودات الصندوق المستمرة غير كافية لمواصلة تشغيل الصندوق أو إذا حدث تغيير في القانون أو ظروف أخرى تعتبرها الشركة سبباً مناسباً لإنهاء وتصفية الصندوق وذلك بعد الحصول على موافقة حملة الوثائق.

ولا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وذلك بعد التثبت من أن الصندوق قد أبداً ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك هذه الأحوال للشركة إنتهاء الصندوق وذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد اعتمادها من مراقب الحسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد عن 9 (تسعة) أشهر من تاريخ



بند (23) - قنوات تسويق وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الاستثمار على الجهات التالية:

- البنك المصري الخليجي.
- يجوز للشركة عقد اتفاقات أخرى مع أي من البنوك التابعة لإشراف البنك المركزي أو أي طرف ثالث خاضع للإشراف من أي من الجهات الحكومية وأخطر الهيئة بذلك، على أن يكون الهدف من هذه الاتفاques تسويق الصندوق لدى عملاء البنك التسويقي المتعاقد معها للاستثمار في وثائقه على أن لا يتحمل الصندوق أي مصاريف انتقالية تنشأ عن ذلك التعاقد.

بند (24) - أسماء وعناوين مسئولي الاتصال

عن الشركة للصندوق (شركة صندوق استثمار نعيم مصر)

الأستاذ/ يوسف محمد مدحت الفار - رئيس مجلس الإدارة

العنوان : 40 شارع لبنان - المهندسين - الجيزة - الرمز البريدي 12411

الهاتف: + 2 02 33 00 5 100/200

عن مدير الاستثمار (شركة النعيم للاستثمارات المالية)

الأستاذ/ داليا إبراهيم - المراقب الداخلي

الأستاذ/ حازم محمد عبد الرؤوف كامل - العضو المنتدب

العنوان: 40 شارع لبنان - المهندسين - الجيزة - الرمز البريدي 12411

رقم الهاتف: + 2 02 33 034 099 + رقم الفاكس: 2 02 33 00 5 100/200

بند (25) - الأعباء المالية

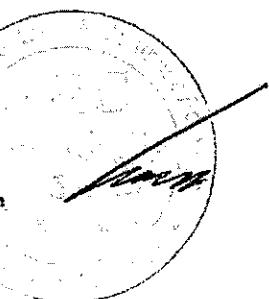
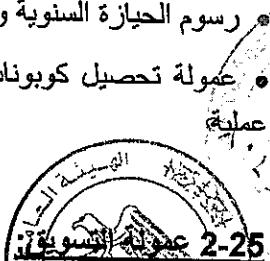
1-25 رسوم وعمولات أمين الحفظ

يتلقى البنك المصري الخليجي نظير قيامه بمهام أمين حفظ الصندوق ما يلى :

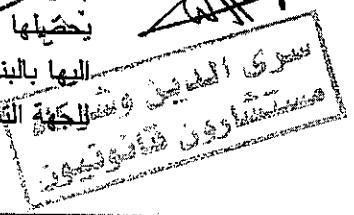
- عمولة الحفظ المركزي عن عمليات الشراء والبيع بواقع 0.0125% (ثمن في ألف) من قيمة كل تداول بحد ادنى 5 جم للفاتورة.

• رسوم الحيازة السنوية وتأمين المخاطر طبقاً لمطالبة شركة مصر المقاصة.

• عمولة تحصيل كوبونات بواقع 0.050% (نصف في ألف) بحد اقصى 500 جم عن كل



يشتمل حساب الراتقة بهذه العمولة كقيمة اضافية لقيمة الوثائق المكتتب فيها بقيمة ثرها 0.25% (ربع في ألف) من قيمة كل مشقة مكتتب فيها/مشتراء بحد اقصى 25 قرشاً لوثيقة الواحدة يحصلها البنك منقى طلبات الكتاب/الشراء تحت حساب عمولة التسويق - وهو المبلغ المنشار إليها بالبند (17 / 5) من هذه الشرة، ويوضح هذه الحساب باسم مدير الاستثمار الذي يلزم بسدادها للجهة التسويقية المستحقة لذلك العمولة طبقاً لغير واط التعاقد المبرم في هذا المضمار مع تلك الجهة ويتم



تسوية هذه المبالغ ربع سنويًا. ويمكن تسويق وثائق الصندوق من خلال البنك متلقى الاكتتاب أو جهات أخرى من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى تتفق معها الشركة، على الألا يؤدي ذلك إلى زيادة هذه العمولة في أي وقت من الأوقات.

-3-25 أتعاب الشركة:

يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية للشركة بواقع 200000 جم (مائتان ألف جنيه مصرى) مقابل الأتعاب السنوية للجان المعينة من قبل الشركة والتي تتمثل في لجنة الاشراف على الصندوق ولجنة المراقبة الشرعية. يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

4-25 أتعاب مدير الاستثمار:

ت تكون أتعاب شركة التعيم لاستثمارات المالية ش.م.م. كمدير الاستثمار طبقاً للعقد المبرم بين الشركة ومدير الاستثمار من الآتي:-

أتعاب الادارة:

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب إدارة بنسبة 1.2% (واحد و 10/2 في المائة) سنويًا من قيمة صافي أصول الصندوق على أن تتحسب أسبوعياً عن قيمة صافي أصول الصندوق ويدفع ما يخص الفترة من الأتعاب في آخر كل شهر. ويتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبى الحسابات في المراجعة الدورية.

2-4-25 أتعاب حسن الأداء:

يستحق مدير الاستثمار نظير ادارته لاموال الصندوق اتعاب حسن اداء بواقع 10% (عشرة في

وتحسب هذه الاعتاب يومياً بمقارنة العائد على الوثيقة من بداية العام وحتى الأسبوع موضع التقييم

بيان ينفي ملحوظ الحدى الاتعاب حسن الاداء وتجنب هذه الاتعاب في حساب مخصص لذاك العرض ويتم التعميم والاطباق منه وفقاً لهذه المقارنة الاسبوعية بين العائد على الوثيقة من نبذة العجم وتحت

الاسواع موضع التقييم بالشرط الحدى لاستحقاق اتعاب حسن الاداء وتدفع في نهاية كل عام على ان يتم احتساب اول فترة من بداية غلق باب الاكتتاب في الصندوق و حتى 31-12-2015 بموجبهى ان

يتم إعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية

كلا تلزم الشوكه او الصندوق او البنك ملئفي الاكتتاب بتحملي آية مصاريف في هذا الشأن

ولا تستحق أتعاب حسن الإداء في حالة انخفاض قيمة الوثيقة عن قيمتها الاسمية، أو تحقيق قائمة الدخل عن السنة المالية للصندوق لخسارة أو ربحية تقل عن الربح الحدي اللازم تحقيقه لاستحقاق أتعاب حسن الأداء والموضح أساس احتسابه أعلاه.

5-25 أتعاب شركة خدمات الإدارة:

تتقاضى شركة الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش م م Serv Fund أتعاب مقابل القيام بمهام شركة خدمات الإدارة بواقع 0.15 % (واحد ونصف في ألف) سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق بحد أدنى 37500 جم (سبعة وثلاثون جنيه مصرى سنوياً) وتحتسب أسبوعياً وتسدد في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

6-25 مصاريف مقابل خدمات التداول:

تحمل الوثيقة بمصاريف مقابل الخدمات الأخرى التي يقدمها له أطراف أخرى نتيجة التعامل في البورصة تتمثل في مصاريف السمسرة بخلاف المصاريف الخاصة بالجهات الإدارية والرقابية.

7-25 أتعاب مراقبى الحسابات:

يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بمراقبى الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق متضمنة الميزانية السنوية والتي حدّت بمبلغ إجمالي 50.000 جم (خمسون ألف جنيه مصرى) ويتم الاتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.

8-25 أتعاب المستشار القانوني:

يتحمل الصندوق أتعاب المستشار القانوني مقابل تقديم الاستشارات القانونية للصندوق بحد أدنى 50.000 جنيه سنوياً.

9-25 مصاريف أخرى

9-1 مصاريف التأسيس:

يشمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم تحملها على السنة المالية الأولى على مقدار 2% من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.

2-9-25 مصاريف إدارية:

يتحمل الصندوق مصاريف إدارية مقابل فواتير يتم سدادها بالفعل، بحد أدنى مصاريف الإعلان الأسبوعي عن قيمة سعر الوثيقة ونشر القوائم المالية للصندوق في جريدة يومية واسعة الانتشار ومصاريف التقارير الدورية المرسلة لحملة الوثائق من قبل شركة خدمات الإدارة، على الألا تتعدي تلك المصاريف 2% سنويًا (مع الاخذ في الاعتبار اضافتها في اجمالي الاعتاب)

3-9-25 مصاريف الاسترداد:

لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف استرداد.

وبذلك يبلغ اجمالي الاعتاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 300 000 جم سنويًا بالإضافة إلى نسبة حوالي 1.35% من صافي اصول الصندوق سنويًا بالإضافة إلى اتعاب حسن اداء طبقاً للشروط المشار إليها بعالية.

بند (26) - اقرار الشركة ومدير الاستثمار

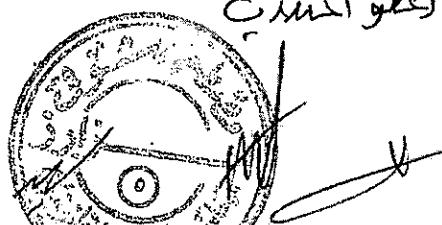
تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بإصدار وثائق صندوق استثمار نعيم مصر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بمعرفة كل من شركة النعيم للاستثمارات المالية ش.م.م وشركة صندوق استثمار نعيم، وقد تم بذلك درجات العناية للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع مبادئ وأسس إصدار وثائق الاستثمار الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية. وأن المعلومات الواردة بتلك النشرة لا تخفي أي معلومات عن نشاط الصندوق كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المستهدفين في هذا الكتاب. إلا أنه يجب على المستثمرين المستهدفين في هذا الكتاب قراءة المعلومات والمخاطر الواردة بالنشرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع العلم بأن الاستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب دون أدنى مسؤولية على الشركة الموزعة للصندوق أو مديرًا لاستثمار لها المأمور به الشركة ومدير الاستثمار بالسياسة الأمثلية وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يحملونها في تلك المؤشرة

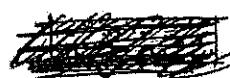
مدير الاستثمار والشركة ضامنان لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات.



الاسم: هانى محمد عبد الرحمن الرواف كامل
الصفة: رئيس مجلس إدارة الصندوق

الاسم: يوحنان عبد الله نعيم مصطفى يوسف الغاز





بند (27) - إقرار مراقب حسابات صندوق استثمار نعيم مصر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

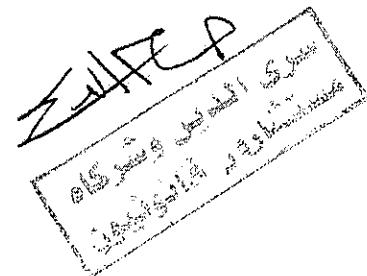
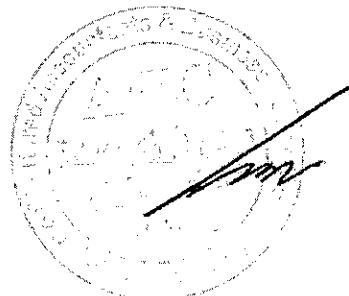
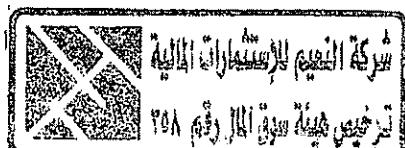
قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار نعيم مصر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية،

ونشهد بأنها تتضمن كل ما نصت عليه أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن وكذلك تتمشى مع العقد المبرم بين الشركة ومدير استثمار الصندوق.

وهذه شهادة منا بذلك.

مراقب الحسابات
السيد الأستاذ / سيد عيسى عبد ربه
مكتب مصطفى هويبي وشركاه Mazars
المقيم بمطحأى ثور، قصرين، صناديق الاستثمار
بالهيئة العامة لسوق المال رقم (187)

مراقب الحسابات
السيد الأستاذ / أحمد محمد محمود محمد
مكتب امتحانيون قانونيون ومميشارون AHC
المقيم بسجل مراقب حسابات صناديق الاستثمار
بالهيئة العامة لسوق المال رقم (207)



بند (28) - إقرار المستشار القانوني

قمنا بالمراجعة القانونية لكافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار نعيم مصر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المرفقة والقواعد التنفيذية الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الشركة ومدير الاستثمار.

و هذه شهادة منا بذلك.

المستشار القانوني

د. هانى سرى الدين

العنوان: كيلو 28 طريق مصر/إسكندرية الصحراوى - القرية الذكية - مبنى ب 19 ص. ب

فاكس: 35352425

35352424



بند (29) - إقرار لجنة الرقابة الشرعية

جميع ما ورد من بيانات وسياسة استثمارية بنشرة الاكتتاب المرفقة تم مراجعتها من قبل لجنة الرقابة الشرعية وهي لاتخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

و هذه شهادة منا بذلك.



السيد الدكتور / سعد الدين مسعد هلاي

أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر

عضو لجنة الرقابة الشرعية



السيد الأستاذ الدكتور / علي جمعة

مفتي الديار المصرية

رئيس لجنة الرقابة الشرعية



و هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة ورجمت موافقة مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992
ولائحته التنفيذية، وتم اعتمادها برقم (--) بتاريخ 20/11/2011 - علماً بأن العمل بالنشرة يس

اعتماد للجودي التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة المشروع على تحقيق نتائج مماثلة

سجل تجاري رقم ٢٠٥٩٣ جنة

